

جامعة سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الفئة المستهدفة: سنة أولى ماستر

تخصص: إدارة محلية

مقياس: التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية (الجزائر أنموذجا)

أستاذ المقياس: سعدون نورالدين

1- التنمية المحلية:

- تعرف التنمية المحلية على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي".

ويعرفها محي الدين صابر الذي يعتبرها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".

ورغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية إلا أنه يمكن تعريفها بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل، وهي عملية شاملة فهي وأن كانت تبدو عملية اقتصادية إلا أن هدفها في نهاية المطاف هدف اجتماعي.

وبناء عليه يمكن تلخيص مفهوم التنمية المحلية في أربعة عناصر أساسية:

- **الشمول:** بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والعمرائية... الخ، ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وشيوخ... الخ.
- **التوازن:** لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث قد يقتضي الأمر في ظروف ما زيادة جرة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية... الخ، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقاً للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما.
- **التنسيق:** ومع صفة الشمول والتوازن الأمر يتطلب قدراً مناسباً من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.
- **التعاون والتفاعل الإيجابي:** يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية الحكومية أو غير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابياً لدعم بعضها البعض، ولا يكون هذا التأثير المتبادل سلبياً يعيق بعضها البعض.

2- الآليات الكفيلة بتحقيق التنمية المحلية

وتعني استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللجماعات المحلية دور هام في مجال التنمية المحلية، حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية. ويعني هذا المفهوم وفقاً للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع. ولذلك يركز المفهوم على قيم المسائلة، والشفافية، والقدرة على التنبؤ، والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع.

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة Good Local Governance على النحو التالي:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

- تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

وتتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بما يلي:

- **المشاركة : Participation** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

- **المساءلة Accountability** يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة

- **الشرعية Legitimacy** : قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

- **الكفاءة والفعالية: Efficiency & Effectiveness** ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

- **الشفافية Transparency** : إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية. وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة. كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

- **الاستجابة Responsiveness** : أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي

. استراتيجية التنمية المحلية:

تهتم استراتيجية التنمية المحلية بوضع الأهداف، واختيار النظريات، وتحديد الأولويات، وتصميم الإطار العام للتنمية بمشتقاته المختلفة -سياسية واقتصادية واجتماعية -، ولعل أن موضوعنا يتحدث عن التنمية المحلية، ومشاركة الأهالي والحكومة في تخطيط التنمية من أجل إنجاز برامج الحكومة ومن أجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي لذلك فإن استراتيجية التنمية هي الوسيلة التي يتم بها تصميم عملية التنمية وهي المرتكز الأساسي لقيام تنمية شاملة متوازنة، و التنمية تعني مهمة القوى الفاعلة في المجتمع من سياسيين وكوادر فنية ومهندسين ومبدعين .وسنحاول أن نعطي تعريف لإدارة التنمية المحلية كالتالي: " التنمية المحلية هي إدارة شمولية تعمل على صياغة برامج وخطط تنموية لتحقيق أهداف تنموية محلية مستدامة من أجل تنمية المجتمع المحلي، انطلاقا من انصهار كل من الإدارة الحكومية بجميع هيئاتها ومؤسساتها والأهالي والمجتمع المدني المحلي من أجل اتخاذ قرارات وسياسات تتجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي وتحقيق المصلحة العامة. بما يحقق مزايا عديدة، ويحقق السعادة للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة".

3- التنمية المحلية في الجزائر

3-1- أسباب تعثر التنمية المحلية في الجزائر

لا تزال تعترض طريق التنمية المحلية في الجزائر سلبيات وإخفاقات، منعتها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول، وهي متعددة، منها الإدارية والتنظيمية والهيكلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة في ظل الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز مساهمتها في

الصادرات أكثر من 80% وتجدد الإشارة إلى أن معظم هذه الأسباب تندرج تحت مستويات مختلفة لها تأثيرات كبيرة ومباشرة على المستويات الأخرى وتتمثل فيما يلي:

أ. أسباب تنظيمية وإدارية:

من أهمها:

- تفشي البيروقراطية ومركزية القرارات.
- تفشي مختلف أشكال الفساد الإداري.
- غياب التنسيق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل ومواكبة التنمية المحلية.

- التسيير الرديء لموارد الولاية والبلدية.
- عدم التوازن الجهوي بين الولايات والبلديات، خاصة سكان الجنوب الذين يعانون من فقر مدقع، نتيجة عدم وجود برامج تنموية وأغلفة مالية كبيرة

ب. أسباب اقتصادية:

من أهمها:

- الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في تحصيل الإيرادات ووجود عجز تجاري خارج قطاع المحروقات.
- ارتفاع نسبة الأمية في بعض البلديات، نتيجة عدم وجود مدارس وصعوبة تنقل الأطفال إلى المدارس، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوات والكتب المدرسية.
- تفشي الفقر والذي يتضمن أبعادا وتحديات اجتماعية وسياسية، حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن ربع سكان الجزائر تحت متوسط خط الفقر، حيث يعاني الجزائريون في بعض البلديات الفقيرة من انعدام الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب وتدني المستوى المعيشي للفرد وانعدام التدفئة والكهرباء.
- ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع مستويات التضخم، مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة.
- تفشي البطالة والتي لها أبعاد خطيرة، خاصة البطالة التي تمس خريجي الجامعات، والتي أدت إلى هجرة بعض الكوادر والإطارات، أو إلى الهجرة الغير الشرعية (الحرقة).
- برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي تعتبر كذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر والبطالة، بسبب غلق المصانع والمؤسسات.

ج. الأسباب السياسية:

من أهمها:

- عدم الاستقرار السياسي وخاصة في فترة التسعينيات.
- ظاهرة الإرهاب والتي أثرت كثيرا على الجزائر، وخاصة في بعض الولايات والبلديات، مما أثر على البنى التحتية في البلديات والدوائر المعزولة.

د. الأسباب التمويلية:

من أهمها:

- ضعف المصادر الجبائية المحلية في تمويل الميزانية المحلية.
- عدم تساوي الموارد المحلية بين الجماعات المحلية، بسبب عدم وجود معيار معين ومحدد لتوزيع الضرائب والرسوم، وكذلك إلى تمركز بعض النشاطات الصناعية والتجارية في بعض الولايات على حساب ولايات أخرى. ضعف تطور العائدات الجبائية المحلية موازاة مع التطور السريع للنفقات مما أدى إلى تزايد الأعباء على كاهل بعض البلديات.
- انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في بعض الولايات والبلديات .
- تخلف النظام المصرفي بمختلف مؤسساته.
- غياب شبه كلي لأسواق الأوراق المالية.

و. الأسباب الهيكلية:

من أهمها:

- عدم كفاية وعدم التوازن في توزيع شبكات النقل والمواصلات.
- تمركز السكان في المناطق الساحلية، حيث يتمركز 1830% من السكان في الشمال على مساحة صغيرة قدرها 1% من المساحة الإجمالية للقطر .
- استقرار أكثر السكان في الشمال وترك مساحات شاسعة في الجنوب فارغة.
- توطن واستقرار أغلب المرافق والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن الكبرى وبالأخص في الشمال والتي تتراوح نسبتها بين 11% و.05%

4- دور الإدارة المحلية الجزائرية في التنمية المحلية

تسعى الإدارة المحلية الجزائرية إلى تحقيق دور فعال في التنمية المحلية. وفي هذا السياق نؤكد أن الإدارة المحلية بمعناها الضيق تعني السلطة التنفيذية في الحكومة المحلية ويقابلها المجلس البلدي والولائي اللذان يمثلان السلطة التشريعية المحلية. أي أن الإدارة المحلية تكون تحت إدارة المجلس الشعبي البلدي والولائي حيث يعملون على تنفيذ سياساته وتشريعاته، ويكمن دور الإدارة المحلية في تنفيذ البرامج التي تقدمها الدولة، ويكون تحقيق أهداف هذه البرامج التنموية على درجة عالية من خلال التمثيل الشعبي للمجالس الشعبية والولائية على متابعتها وانجازها استجابة للرأي العام من خلال عملية صنع القرار المحلي.

4-1- خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية:

من أجل المعرفة العملية لعلاقة تخلف البيئة السياسية والإدارية الاجتماعية بعجز بناء الحكم الصالح للإدارة المحلية في الجزائر، يمكن مقارنة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح Poor Governance. وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي

إداري شامل في الجزائر، ومن ثمة تحديد آليات معالجتها . هذه الخصائص تتمثل في:

- الفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

- ضعف الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.

- عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

- وجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.

- وجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، لعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

- الفساد وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

5- لآليات تحقيق التنمية المحلية الناجحة في الجزائر:

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها. حيث تعمل الإدارة المحلية على تحقيق أهداف من إنجاز عملية التنمية، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الآليات، وتتمثل فيما يلي:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة- زراعة- خدمات) وتشجيع

إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.

-التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

-ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

-إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

-تتمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.

-وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.

-إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

-تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

-ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، لثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية.

-محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع.

-القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية بنايات.

-التصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

5-1- برامج الإدارة المحلية التنموية في الجزائر:

عملت الجزائر على تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، وتتمثل فيما يلي:

- **برامج التجهيز:** حسب ما قضت به المادة 91 من المرسوم رقم 809 / 05 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD .

- **المخطط البلدي للتنمية:** هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للمركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية وتتص المادة 01 من القانون رقم 09/90 على انه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

- **المخطط القطاعي للتنمية:** هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

5-2- البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها من أهم هذه البرامج:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات 1991 - 1995 بغلاف مالي قدره 111 مليار دينار جزائري منها 551 مليار دينار جزائري للتنمية المحلية، ويتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين

ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

- برنامج صندوق الجنوب: هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.
 - الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية. بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق الكوارث الطبيعية... الخ.
 - برنامج دعم النمو: يمتد من (1990-1991م) يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9990مليار دينار جزائري خصص منه 509031مليار دينار جزائري للبرامج المحلية. هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان، وبعث التشغيل، وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، والجدول التالي يوضح حجم الأموال المخصصة للتنمية المحلية حسب وزارة المالية، وكان من نتائج هذه البرامج ما يلي:
 - زيادة نسبة تلمذ الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 91 إلى 51 إلى 0.13 سنة 1991م وانتقلت إلى 0.3% سنة 2000م، وهذا من شأنه تخفيض نسبة الأمية مستقبلاً بشكل كبير
 - بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي.
 - وهذا سوف يكون له انعكاس إيجابي على قدرة التحصيل عند التلاميذ خاصة في المناطق الريفية.
 - ارتفع عدد المترشحين في معاهد التكوين المهني بنسبة 18% سنة 1991م ليصل إلى 5.0% سنة 2000 بفضل إنجاز 150 مؤسسة تكوين خلال نفس الفترة.
 - ارتفاع القدرات البيداغوجية للتعليم العالي (عدد مقاعد الدراسة) بمعدلات عالية.
 - ارتفع معدل إيصال الكهرباء إلى 13 مليون أسرة.
 - التزويد بالغاز الطبيعي.
 - الربط بشبكة التطهير.
 - إنجاز 1800 كلم من الطرقات خلال الفترة (1991-2000م) مما سمح بفك العزلة عن كثير من جهات القطر وربط بعضها البعض.
- إن النتائج الإيجابية المسجلة تظهر أن الفقر في تراجع مستمر، وهذا التراجع الذي لوحظ في سنة 1999 وتؤكد خلال سنة 2000 تم بفضل مختلف الجهود التي بذلتها الدولة من أجل محاربة هذه الظاهرة حيث ساهم تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تخفيض نسبة الفقر من خلال توجيه جزء هام من

البرنامج من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية والتي تساهم في محاربة هذه الظاهرة بمختلف أشكالها.

5- إدارة التنمية المحلية بين المشاركة والممارسة

تعد عملية التنمية المحلية من الأولويات الهامة، لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، خاصة في البلدان النامية. والجزائر باعتبارها إحدى هذه البلدان فإنها تسعى نحو التطور من خلال عملية التنمية الشاملة، ومن بين ذلك كانت التنمية المحلية إذ تعد من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية، وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملًا في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التقدم الوطني. إن هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعاً بارزا في استراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط (.2005/2000) أوفي إطار الإصلاحات، والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 2006م، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة PSD الموكل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية PCD المناط إدارتها للبلديات إضافة إلى حجم الاستثمارات المنفذة

التي خصصت لها مبالغ معتبرة حيث أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الآنية المحلية للسكان غير أن نجاح هذه الاستراتيجية لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى ضرورة توافر عدة جهود من طرف العناصر الفاعلة في هذه السياسة وأخذ كل عنصر بدوره.

6-1- العناصر الفاعلة في إدارة التنمية المحلية:

- **الحكومة:** إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين، حيث تتمثل في المجالس الشعبية والولاية المنتخبة بطريقة نزيهة والتي تعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- **المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني:** ونعني بالمشاركة الشعبية في عمليات التنمية المحلية كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة ومعاونتها في اتخاذ القرارات والسياسات التي تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق المصالح العامة. والمشاركة قيمة اجتماعية في ذاتها وأسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة، ويعرفها البعض بأنها جميع صور استفادة المواطنين من الفرص حيث تعد منظمات المجتمع المدني من الركائز الأساسية في إطار منظومة التنمية الشاملة والمستدامة التي تعمل على

الارتقاء والنهوض بالمجتمع المحلي سياسياً واجتماعياً واقتصادياًً وصحياً وثقافياً ومن أمثلتها المؤسسات التنموية المحلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي، ودور الحضانة الريفية، والمؤسسات التعليمية ومراكز الشباب البلدية وجمعيات الرعاية الصحية والمؤسسات الحقوقية.

- **التخطيط العلمي الهادف:** يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.

- **الجامعات ومراكز البحث:** مما يلاحظ أن العديد من الحكومات في الدول النامية قد أنشأت مؤسسات بحثية متخصصة في مختلف مجالات التنمية لتساعدها في صياغة ومتابعة وتقييم الأهداف المسطرة للتنمية، وتختلف هذه المؤسسات باختلاف الأقطار في مدى استقلاليتها ومدى الحرية البحثية المتاحة لها في مجال تقديم التقييم العلمي النقدي لمسار العملية التنموية، وتعتبر الجامعة من أهم هذه المراكز البحثية لما تقدمه من إطارات مؤهلة تساهم في متابعة التطورات الفكرية والمنهجية في مجالات تخصصها.

- **البنوك والصناديق العمومية:** إنَّ للبنوك للتجارية دوراً حاسماً في عملية القيام بالمشاريع التنموية فهي على المستوى الوطني والمحلي شريك مالي لإنجاز سياسة التنمية. أمّا على المستوى المحلي فإن ممثلي الوكالات المحليّة هم أعضاء في مختلف هيئات الاستشارة والمتابعة مثل خلية التنشيط واللجنة التقنية للدائرة والولاية. أما فيما يخص الصناديق العمومية ونظراً للعجز الذي تعرفه الجماعات المحلية لجأت الدولة إلى إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية بهدف تكوين التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية. **والصندوق المشترك للجماعات المحلية** حسب المرسوم رقم 111-01 هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية بتخصيص إعانات سنوية للبلديات والولايات.

- **العنصر البشري المحلي:** إن العنصر البشري المحلي له دور كبير في مجال إدارة التنمية المحلية، ودوره حاسم في نجاح جهود التنمية المحلية وحتى الريفية، لذلك أصبح محور اهتمام الدول ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية.

- **الديمقراطية التشاركية** وإسهامها في التنمية المحلية والعوامل المؤثرة عليها:

يعتمد نجاح أو فشل عمليات التنمية المحلية الجزائر خصوصا إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل وأوفق في إدارة هذه العمليات. إن إدارة التنمية إدارة مشتركة بين المشاركة الشعبية والحكومية يمكن أن تؤدي إلى نجاح الخطط التنموية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية والإمكانيات الأساسية اللازمة للتنمية.

- أهداف المشاركة في إدارة التنمية المحلية: 13 وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية المحلية إلى عدة أمور منها:

- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.
 - الإسراع بإحداث التغييرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.
 - إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية.
 - الحرص على المال العام.
 - تدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات الحكومية.
 - تؤدي المشاركة إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب.
- غير أنه يلاحظ أن حجم المشاركة الحالي أقل من المستهدف، ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها:

- حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة الشعبية بمعناها الواسع في الجزائر.
- ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية على أساس أن المواطنين أقل كفاية وتخصصا من عمالها، وأنهم لا يدركون المسائل العلمية والفنية قدر إدراك الموظفين المتخصصين لها غالبا يجهلون الجوانب القانونية التي تنظم شؤون المجتمع، وبالتالي تؤدي مشاركتهم إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة والعملية الإدارية.
- غموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة وعدم الاهتمام بتفسيرها للمواطنين بطريقة تتناسب مع مستوى إدراكهم وفهمهم.
- استمرار رواسب النظم البيروقراطية وغيرها من العوامل التي تخلفت عن فترات الاحتلال وما أعقبها من فترات في أغلب الدول النامية.

6-2-العوامل المؤثر في حجم المشاركة وفعاليتها:

عوامل من جانب الإدارة: وتتمثل هذه العوامل في:

- أسلوب تنظيم إدارة التنمية المحلية، فقد يكون التنظيم تنظيماً بيروقراطياً ويقصد بذلك أن تشكل إدارة التنمية كلية من موظفين حكوميين قد يقيمون في نطاق الوحدة موضوع التنمية، ويخضعون لرؤساء الإدارات على مستوى إقليمي والمستوى المركزي، مثل هذا النوع من التنظيم لا يفسح المجال لمشاركة المواطنين. وقد يكون التنظيم تنظيماً ديمقراطياً، وهذا النوع من التنظيمات يقوم على أساس إخضاع هذه الإدارة العامة للمواطنين عن طريق تمثيلهم في السلطة التي تملك حق إقرار خطط التنمية المحلية، ويشجع هذا النوع من التنظيم المواطنين على الاستفادة من صور المشاركة المتاحة لهم، للتعاون مع الإدارة.

- سلوك الإدارة تجاه المواطنين؛ فالإدارة ليست مجرد بناء تنظيمي لكنها مجموعة من العلاقات بين العاملين وبينهم وبين المواطنين الذين يتعاملون معهم، وتتأثر أنماط سلوك الإدارة تجاه المواطنين بالعوامل الإيكولوجية للإدارة ومدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة لعملية المشاركة، وينكمش حجم المشاركة إذا مارس العاملون العملية الإدارية بمفهوم كونها سلطة مترفعة على الأهالي وعليهم الالتزام بتعليماتها.

وتكون المشاركة مرغوباً فيها إذا مارست الإدارة صلاحياتها بمفهوم أنها تؤدي خدمة للمواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية المحلية، ويمكن دعم إدارة التنمية المحلية بالمواطنين بوسائل منها: تأمين اتصالات مباشرة بين الإدارة والمواطنين، وتأمين اتصالات غير مباشرة بينهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وعمل صناديق تلقي المقترحات والشكاوى واستطلاع رأي الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية.

عوامل من جانب المواطنين: هذه العوامل تتمثل في:

- **عوامل سلوكية:** فمن الحاجات الإنسانية الحاجة إلى تحقيق الذات وتمثل هذه الحاجة قيمة كبيرة بالنسبة لعملية المشاركة الشعبية، ويختلف مفهوم الأفراد في وسيلة تحقيق الذات، فالبعض يرى أنها تتمثل في ممارسة النفوذ أو الظهور، بينما يراها آخرون في تحقيق المنافع المادية وفريق آخر ينظر إليها على أنها الإسهام في رفع شأن المجتمع وتطويره، ويدور هذا كله في إطار ما يسمى بالسلبية، والإيجابية، والمصلحة الخاصة، والمصلحة العامة. وتختلف العملية من

فرد لآخر وتؤثر هذه الأمور على عمليات المشاركة في عمليات إدارة التنمية.

- **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** إذ يتأثر حجم المشاركة في إدارة التنمية الريفية بعوامل اجتماعية واقتصادية منها: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي. وتؤكد

نتائج بعض الدراسات الميدانية أن المتزوجين أكثر مشاركة من غير المتزوجين في المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة. وأظهرت الدراسات أيضا ارتفاع معدل المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي. وثمة دراسات عن العلاقة بين المستوى الاقتصادي والمشاركة تؤكد أن تدني الوضع الاقتصادي يؤثر ويتناسب تناسبا طرديا مع تدني المشاركة الشعبية. وبعد عرض وجهات النظر المدعومة لعمليات المشاركة وأهميتها يجب أن يكون واضحا أن هناك وجهة نظر ترى عكس ذلك، وترى وجهة النظر هذه أن المشاركة الشعبية تؤدي إلى إضعاف الشعور بالمسؤولية لدى رجال الإدارة، كما أنها ترفع تكلفة العملية الإدارية، وأنها تعطل عملية التنمية الريفية وغير ذلك من الأمور المردود عليها، ونعتقد أن ما سبق ذكره في أهمية وفوائد المشاركة كاف للرد على مثل هذه المزاعم.

6- تنمية المجتمع المحلي:

إن هدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعد على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع المحلي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه مهنياً وصحياً وحضارياً. كما يجب على الدولة ومؤسساتها وكافة مؤسسات المجتمع المدني ضرورة تبني برامج تنموية تركز على سكان البلديات، وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة، وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم من خلال النقاط التالية:

- تحسين المستوى الثقافي والعلمي لسكان المناطق البلدية و الريفية؛
- تفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية فيما يتعلق بالإرشاد والتوعية والتعبئة من أجل نجاح برامج التنمية المحلية والريفية؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي والحرفي والصيد البحري من خلال توفير جميع الإمكانيات للحرفيين والمزارعين والصيادين.
- توسيع دائرة الخيارات للنشاطات المدرة للدخل من خلال الإقراض المصغر؛
- تعزيز المستوى المعيشي المستدام في المناطق المحلية؛
- تثمين الموارد البشرية المحلية وخاصة سكان البلديات، وتأهيل وتدريب الأفراد مهنيا على استعمال التكنولوجيا والابتكار في المجال الفلاحي والحرفي، وترشيد استعمال الموارد المحلية؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في المناطق الريفية (البلديات والدوائر) من طرف الدولة والبنوك التجارية.

- إدخال واستعمال التكنولوجيا الزراعية الجديدة والابتكارات الزراعية من أجل تحسين الناتج والإنتاجية؛
- التخفيف من الفوارق الاجتماعية والتهميش في المناطق المحلية والريفية، ودعم الفئات الهشة وإدماجها في المجتمع الريفي؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان في المناطق التي يسكنون فيها.
- التصدي للآفات الاجتماعية في المناطق الريفية والبلدية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات... الخ)، والعمل على نشر الفضيلة عبر الجمعيات المحلية التوعوية.
- إيصال الكهرباء وإصلاح الطرق مما يعمل على تحسين ظروف النقل والمعيشة للمجتمع.
- تقديم الدعم الفلاحي للمزارعين الصغار، وإنشاء سكنات ريفية لائقة في البلديات.
- فتح فضاءات ترفيهية للشباب الريفي، من خلال فتح مراكز ثقافية، وإنشاء ملاعب رياضية.
- العمل على إيجاد فرص عمل لليد العاملة النسائية في البلديات، وذلك من أجل زيادة مشاركة المرأة في التنمية المحلية خاصة في مجال الحرف والصناعات التقليدية.